

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٠****بشأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاق****منحة مجموعة النتائج للمشاركة من أجل الإصلاح الاقتصادى****الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧****بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية****المثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :****قرر:****(مادة وحيدة)****ووفق على التعديل الثالث لاتفاق منحة مجموعة النتائج للمشاركة من أجل****الإصلاح الاقتصادى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية****والولايات المتحدة الأمريكية المثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،****وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .****صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ رمضان سنة ١٤٢١ هـ****(الموافق ١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠٠ م) .****حسنى مبارك**

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية

رقم (٢٦٣ - ٢٦٩)

التعديل الثالث

لاتفاق منحة مجموعة النتائج

للمشاركة من أجل الإصلاح الاقتصادى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧

التعديل الثالث بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧ لاتفاق منحة مجموعة النتائج

المؤرخة ٢٨ سبتمبر ١٩٩٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) للمشاركة من أجل الإصلاح الاقتصادى .

بند ١ - يعدل اتفاق المنحة بموجب هذا التعديل كما يلى :

(أ) يعدل بند ٣ - ١ (أ) بحذف عبارة «عشرون مليوناً وخمسمائة ألف

دولار أمريكى (٢٠,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى)» ويحل محلها عبارة

«خمسة وعشرون مليوناً وخمسمائة ألف دولار أمريكى (٢٥,٥٠٠,٠٠٠

دولار أمريكى) .

(ب) تحذف كلية الخطة المالية التوضيحية المرفقة بالملاحق رقم (١) وتستبدل بالمرفق

رقم (١ - ١) والخاص بمساهمة الوكالة (الخطة المالية التوضيحية) .

(ج) يحذف بند (٥-ب) بأكمله من المادة (ب) ، أحكام عامة من الشروط النمطية

لاتفاق منحة مجموعة النتائج من الملحق (٢) ، ويحل محله مايلي :

بند (٥ - ب) التقارير والمعلومات ، دفاتر وسجلات الاتفاق ، المراجعة والفحص :

(أ) التقارير والمعلومات :

يزود المتلقى الوكالة بالسجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى

والتقارير المتعلقة بالاتفاق حسبما تطلبه الوكالة .

(ب) دفاتر وسجلات الطرف المتلقى في الاتفاق :

يحتفظ المتلقى بالدفاتر المحاسبية ، السجلات ، المستندات وأية بيانات

أخرى تتعلق بالاتفاق تكون كافية لأن توضح بجلاء كافة تكاليف المتلقى

التي اقتضاها تنفيذ هذا الاتفاق ، كذلك تلقى واستخدام السلع والخدمات

المتحصل عليها بواسطة المتلقى في ظل الاتفاق ، متطلبات التكاليف

المشتركة المتفق عليها ، طبيعة ونطاق طلبات الموردين المحتملين للبضائع

والخدمات المتحصل عليها من قبل المتلقى ، أسس ترسية المتلقى

للعقود وأوامر التشغيل ، وكافة ماحققه الاتفاق من أجل إتمامه

«دفاتر وسجلات الاتفاق» .

يحتفظ المتلقى بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالاتفاق وفقاً للمبادئ

المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ،

أو وفقاً لاتفاق الطرفين على المبادئ المحاسبية الأخرى مثل الآتى ذكرها :

١ - التي تنص عليها اللجنة الدولية للمقاييس المحاسبية

(تتبع الاتحاد الدولي للمحاسبين) ؛ أو

٢ - السائدة في دولة المتلقى .

يحتفظ بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالاتفاق لفترة لا تقل عن ٣ سنوات

بعد تاريخ آخر صرف تقوم به الوكالة أو أى فترة أطول ضرورة لحل

أى منازعات قضائية أو مطالبات أو قرارات المراجعة المالية إن وجدت .

(ج) مراجعة المتلقى :

إذا صرف المتلقى مباشرة بمقتضى الاتفاق من أموال الوكالة فى أية سنة من سنواته المالية مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار فأكثر فإن المتلقى مالم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة ، سيقوم بالمراجعات المالية للأموال المنصرفة وفقاً للأحكام التالية :

- ١ - بعد موافقة الطرفين ، يقوم المتلقى باختيار مراجع مستقل وفقاً « للمبادئ الإرشادية للمراجعات المالية المتعاقد عليها بمعرفة الأطراف المتلقية الأجنبية » والصادرة من المفتش العام بالوكالة « المبادئ الإرشادية » ؛ وسيتم أداء المراجعات وفقاً لهذه « المبادئ الإرشادية » ؛ و
- ٢ - تحدد المراجعة ما إذا كان استلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من الاتفاق يتم عرضها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والمتفق عليها فى بند (ب) بعاليه ، وما إذا كان المتلقى قد امتثل لشروط الاتفاق ، على أن يتم استكمال كل مراجعة فى مدة لا تزيد عن تسعة أشهر بعد إغلاق السنة المالية للمتلقى .

(د) مراجعات المتلقين الفرعيين :

- يقدم المتلقى للوكالة - مالم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة - بالشكل والمضمون الذى تقبله الوكالة - خطة مراجعة مصروفات المتلقين الفرعيين « المعنيين » الذى سيتم تعريفهم فيما بعد ، الذين يتلقون أموالاً فى ظل هذا الاتفاق طبقاً لعقد مباشر أو اتفاق مع المتلقى :
- ١ - المتلقى الفرعى « المعنى » هو الذى يقوم بصرف ٣٠٠.٠٠٠ دولار أو أكثر فى سنته المالية « منح الوكالة » أى مثل المتلقى من الوكالة فى عقود رد التكلفة والمنح أو اتفاقات التعاون ومثل المتلقين الفرعيين طبقاً لأهداف الوكالة الاستراتيجية واتفاقات المنح الأخرى مع الحكومات الأجنبية .

٢ - تصف الخطة الأسلوب الذي يتعين على المتلقى استخدامه وذلك للوفاء بمسئوليته في المراجعة للمتلقين الفرعيين المعنيين . يقوم المتلقى بالوفاء بمسئوليات المراجعة هذه بالاعتماد على مراجعات مستقلة للمتلقين الفرعيين ؛ التوسع في نطاق المراجعات المالية المستقلة التي يقوم بها المتلقى لتشمل اختبار حسابات المتلقين الفرعيين ؛ أو الجمع بين هذه الإجراءات .

٣ - تحدد خطة المراجعة الأموال التي أتاحت للمتلقين الفرعيين اشعيين والتي سوف تغطيها المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام مراجعات أخرى بما يفى بمسئوليات مراجعة المتلقى . (المنظمة التي لا تهدف إلى الربح ومنشأة في الولايات المتحدة مطالبة بترتيب مراجعتها ، المقاول الذي يهدف إلى الربح والذي نشأ في الولايات المتحدة وله عقد مباشر مع الوكالة يتم مراجعته عن طريق الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة . الهيئة التطوعية الخاصة المنشأة خارج الولايات المتحدة وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة مطالبة بترتيب مراجعاتها . مقاول الدولة المضيفة ينبغي مراجعته بمعرفة جهة مراجعة المتلقى) .

٤ - يؤكد المتلقى ضمان قيام المتلقين الفرعيين المعنيين بموجب عقود أو اتفاقات مباشرة مع المتلقى باتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب ؛ أخذاً في الاعتبار ما إذا كانت مراجعات المتلقين الفرعيين تتطلب بالضرورة تعديل سجلاتهم ؛ كما يضمن المتلقى التزام كل متلقٍ فرعى بالسماح للمراجعين المستقلين بالوصول إلى السجلات والكشوف المالية عند الضرورة .

(هـ) تقارير المراجعة :

يقوم المتلقى بتقديم أو العمل على تقديم تقرير مراجعة للوكالة عن كل مراجعة تمت عن طريق المتلقى وفقاً لهذا البند خلال ٣٠ يوماً بعد انتهاء المراجعة ولا تتجاوز تسعة أشهر بعد نهاية الفترة محل المراجعة .

(و) متلقون فرعيون آخرون معنيون :

بالنسبة للمتلقين الفرعيين المخطين الذين تلقوا أموالاً فى ظل الاتفاق وفقاً لعقود أو اتفاقات مباشرة مع الوكالة ، فإن الوكالة سوف تضع متطلبات المراجعة المناسبة فى تلك العقود أو الاتفاقات وسوف تقوم بالنيابة عن المتلقى بإدارة أنشطة المتابعة ، فيما يخص تقارير المراجعة المقدمة طبقاً لهذه المتطلبات .

(ز) تكلفة المراجعات :

يجوز أن تحمل تكاليف المراجعات المؤداة طبقاً لشروط هذا البند على حساب الاتفاق بشرط موافقة الوكالة كتابة .

(ح) مراجعات عن طريق الوكالة :

تحتفظ الوكالة بالحق فى القيام بالمراجعات المطلوبة فى ظل الاتفاق بالنيابة عن المتلقى ، وذلك عن طريق استخدام الأموال المتاحة من الاتفاق أو من مصادر أخرى متاحة للوكالة لهذا الغرض والحق فى القيام بالمتابعة المالية أو التأكد من مسئولية المنظمات التى تقوم باستخدام أموال الوكالة ، وذلك أياً كانت متطلبات المراجعة .

(ط) فرصة المراجعة أو الفحص :

يقوم المتلقى بمنح الممثلين المفوضين للوكالة الفرصة لمراجعة وفحص الأنشطة الممولة من الاتفاق فى أى وقت مناسب ، واستخدام السلع والخدمات الممولة من الوكالة والدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى الخاصة بالاتفاق .

(ى) دفاتر وسجلات المتلقين الفرعيين :

يقوم المتلقى بتضمين الفقرات (أ ، ب ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط) من هذه الشروط فى جميع الاتفاقات الفرعية مع الهيئات غير الأمريكية والتي تصل للحد الأدنى ٣٠٠,٠٠٠ دولار فى الفقرة (ج) من هذا الشرط .
الاتفاقات الفرعية مع منظمات غير أمريكية والتي لم تصل للحد الأدنى ٣٠٠,٠٠٠ دولار فإنها تقوم بتضمين الفقرات (ح) و (ط) من هذا الشرط .
الاتفاقات الفرعية مع هيئات أمريكية يجب أن تنص على أن الهيئة الأمريكية خاضعة لمتطلبات المراجعة المنصوص عليها فى منشور OMB (أ - ١٣٣) .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية ، وفى حالة وجود غموض أو اختلاق بين النصين يرجح النص الإنجليزى .

بند ٣ - باستثناء ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل ، فإن اتفاق المنحة يظل نافذاً وله كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامه .

بند ٤ - النفاذ :

يعتبر هذا التعديل سارى المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ - التصديق :

يتخذ المتلقى كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل ويتولى إخطار الوكالة فى أقرب وقت ممكن بتمام هذا التصديق .

وإشهاداً على ما تقدم فقد تم التوقيع على هذا التعديل بأسماء الممثلين المفوضين قانوناً لكل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتسليمه في التاريخ المذكور سالفاً .

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : دانيال من. كيرتزر

الوظيفة : السفير الأمريكي

بالقاهرة

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم : د. أحمد الدرش

الوظيفة : وزير التخطيط والدولة

للتعاون الدولي

التوقيع :

الاسم : ريتشارد م. براون

الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية بمصر

التوقيع :

الاسم : د. حسن سليم

الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادي

مع الولايات المتحدة الأمريكية

الجهات المنفذة

من أجل علم الجهات المنفذة بهذا الاتفاق فقد وقع ممثلو الجهات المنفذة عليه بأسمائهم :

التوقيع :

الاسم : د. هدى حساني

الوظيفة : وزير المالية

التوقيع :

الاسم : د. أحمد الدرش

الوظيفة : وزير التخطيط والدولة

للتعاون الدولي

التوقيع :

الاسم : اللواء/ آهاب علوي

الوظيفة : رئيس الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء

مرفق (١-١)

المشاركة من أجل الإصلاح الاقتصادي
الخطة المالية التوضيحية لمساهمة الحكومة الأمريكية

التمويل المقدر طوال حياة المشروع	الالتزامات المستقبلية	إجمالي الالتزامات حتى تاريخه	التزامات العام المالي ٢٠٠٠	التزامات سابقة	المدخلات المحددة للنشاط
					<u>الضريبة على شركات الأموال :</u>
١٨,٨٥٠	٣,٩٠٠	١٤,٩٥٠	٤,٧٠٠	١٠,٢٥٠ مساعدة فنية
٤٠٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠ دعوات سفر ومؤتمرات
٢٠٠	-	٢٠٠	١٠٠	١٠٠ تقييم
٥٠	-	٥٠	-	٥٠ مراجعة
١٩,٥٠٠	٤,٠٠٠	١٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	١٠,٥٠٠ الإجمالي الفرعي
					<u>دعم أنشطة الإصلاح الهيكلي :</u>
٤,٧٠٠	-	٤,٧٠٠	-	٤,٧٠٠ مساعدة فنية
٢٠٠	-	٢٠٠	-	٢٠٠ تقييم
١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠ مراجعة
٥,٠٠٠	-	٥,٠٠٠	-	٥,٠٠٠ الإجمالي الفرعي
					<u>نشاط نقل وإدخال البيانات :</u>
٤,٩٠٠	-	٤,٩٠٠	-	٤,٩٠٠ مساعدة فنية
٥٠	-	٥٠	-	٥٠ تقييم
٥٠	-	٥٠	-	٥٠ مراجعة
٥,٠٠٠	-	٥,٠٠٠	-	٥,٠٠٠ الإجمالي الفرعي
٢٩,٥٠٠	٤,٠٠٠	٢٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	٢٠,٥٠٠ الإجمالي

قرار وزير الخارجية

رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٠ بشأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاق منحة مجموعة النتائج للمشاركة من أجل الإصلاح الاقتصادى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٧/٦/٢٠٠٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٠ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثالث لاتفاق منحة مجموعة النتائج للمشاركة من أجل الإصلاح الاقتصادى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٧/٦/٢٠٠٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ويعمل به اعتبارا من ٧/٦/٢٠٠٠

صدر بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٠

وزير الخارجية

عمرو موسى